بلير يفوز في الانتخابات....هل تفاجأتم؟!

07-5-2005

إن النظام الديمقراطي الغربي أصبح يعاني في الآونة الأخيرة وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي من ضعف قدرته على توفير بدائل أو إتاحة خيارات أمام الشعوب لكي تختار، فقد أخذت التعددية الحزبية تتقلّص عمليا وصار التصويت إلى ثنائية في أحسن الأحوال، حيث ينحصر التنافس بين متسابقين، بينما أخذت الثنائية الحزبية تتحول إلى أحادية، ونستطيع أن نرى ذلك بوضوح في بريطانيا حيث يفوز حزب العمل للمرة الثالثة على التوالي

بقلم [علي حسين باكير]

نجح توني بلير في الفوز بولاية ثالثة على رأس الحكومة البريطانية للمرة الأولى في تاريخ حزب العمال، وبذلك يكون بلير قد دخل التاريخ البريطاني كأول رئيس عمالي يفوز ثلاث ولايات على التوالي عندما انتصر حزبه في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم الخميس وأمّنت له الأغلبية في مقاعد مجلس العموم.

هل تفاجأتم؟ شخصيا لم أتفاجأ بهذا النجاح، فقد كان متوقعا بالنسبة لي كما كان الأمر بالنسبة لنجاح بوش في ولايته الثانية آنذاك. لكن من الضروري أن نسأل هذا السؤال لأولئك الذين ما فتئوا يرددون على مسامعنا في الصباح كما في المساء أنّ الشعوب الغربية بوسعها أن تقتص من قادتها عبر النظام الديمقراطي الذي يتيح لها الإطاحة بهم في الانتخابات، خاصّة إذا خذلوهم أو كذبوا عليهم أو أخلّوا بوعودهم تجاههم، وإن النظام الديمقراطي (الذي يتم التسويق له كسلعة في عصر العولمة في موضة شبيهة لما كان الأمر عليه بالنسبة للملكية في العصور السابقة) يؤمن البدائل للجماهير لكي تختار ما يناسبها و يحقّق رغباتها.

هذا في الوقت الذي يثير فيه فوز بلير الآن و بوش قبله بولاية أخرى تساؤلات كبيرة و شكوك حول صدقية هذا الكلام ويطرح أسئلة أخرى حول دلالات فوز بلير مرّة أخرى، وما مدى ارتباط ذلك بتأمين النظام الديمقراطي لخيارات بديلة؟ وهل يستطيع الشعب هناك أن يحاسب حكامه أم أنه لا يريد؟

في إطار الإجابة على هذه التساؤلات وبعد فوز بلير في الانتخابات لا بدّ من الإشارة إلى عدد من الدلالات التي توصلنا إليها فيما يخص الأنظمة الديمقراطية، خاصّة بعد الانتخابات التي حصلت في أمريكا وتأكدت في الانتخابات التي جرت في بريطانيا:

أولا: النظام الديمقراطي الغربي لا يقدّم بدائل ولا يتيح خيارات:

إن النظام الديمقراطي الغربي أصبح يعاني في الآونة الأخيرة وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي من ضعف قدرته على توفير بدائل أو إتاحة خيارات أمام الشعوب لكي تختار، فقد أخذت التعددية الحزبية تتقلّص عمليا وصار التصويت إلى ثنائية في أحسن الأحوال، حيث ينحصر التنافس بين متسابقين، بينما أخذت الثنائية الحزبية تتحول إلى أحادية، ونستطيع أن نرى ذلك بوضوح في بريطانيا حيث يفوز حزب العمل للمرة الثالثة على التوالي. وأكثر من ذلك فقد أصبحت برامج الأحزاب في الدول الديمقراطية شبه موحدة فيما يتعلق بالأولويات والمواضيع (خاصة في السياسة الخارجية، في أمريكا الموالون والمعارضون كانوا مع الحرب وكذلك في بريطانيا)، والاختلاف أصبح محدودا وفي مواضيع غير ذات جدوى، كما أن الخطاب أصبح شبه واحد، حيث لا يمكن التمييز بين المحافظ والعمالي والديمقراطي والجمهوري واليميني واليساري، فالنظرة إلى الآخر تكاد تكون واحدة والفروقات بسيطة، وهذا كلّه أثار مشكلة لدى الشعوب بحيث أصبحت إما لا تبالي (نستطيع أن نرى ذلك من خلال تدني نسبة المقترعين في الانتخابات الغربية في السنوات الأخيرة سواء في أمريكا أو فرنسا أو انكلترا أو إيطاليا)، وإما أن خيارها أصبح محصورا بين اختيار السيئ والأسوأ، وهذا ما يمكن أن نفسر به فوز بلير وحزبه من جديد!!.

ثانيا: القضايا الخارجية ليست أولوية بالنسبة للمقترعين:

إن الذي تابع غضب الشارع الانكليزي على الحرب التي شنتها بلادهم ظلما وعدوانا على العراق، يمكنه أن يقول إنه لا أمل في نجاح هذه الحكومة وهذا الحزب من جديد، فما الذي جعل هذا الشارع يصوت لنفس الحزب الذي كان يتظاهر ضده؟ لا يمكن تفسير هذا التوجه إلا بأن الأولوية بالنسبة للمقترعين هي للقضايا الداخلية والاقتصاد تحديدا وليس للسياسة الخارجية، خاصّة في ظل التقارير التي تشير إلى أن حكومة بلير لعبت دورا كبيرا في رفع مستوى الاقتصاد وتحسينه، ولا يهم إن تمّ هذا على جماجم العراقيين وأجسادهم. فالمسائل الخارجية ليست مهمة للمقترع بالقدر الذي يتمتع به الاقتصاد، أما بالنسبة للسياسيين فالاقتصاد مهم عند الانتخابات، أما بعدها فهم أحرار في القضايا الخارجية بدون حسيب ولا رقيب، وتصبح القضايا الخارجية أولوية لهم عندما يريد نظام

ديمقراطي ما الإطاحة بنظام ديكتاتوري. فمسائل حقوق الإنسان والعدالة والحرية والشفافية لا تكون ذات أهمية على الصعيد الخارجي إلا عندما يراد مهاجمة الصين أو كوريا الشمالية أو الدول العربية، وهذا مبدأ واضح في السياسة الغربية عموما والأمريكية والانكليزية خصوصا.

ثالثا: الشفافية والحقيقة والنزاهة أمور غير مهمة في النظام الديمقراطي:

إحدى خصائص النظام الديمقراطي التي طالما أتحفنا بها المروجون له هو نسبة الشفافية والحقيقة والمصداقية التي يرتكز عليها، لكن السنوات الأخيرة كشفت خطأ هذه المقولة، إذ أصبح ليس بمقدورنا عد وإحصاء الفضائح السياسية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية التي ارتكبها هؤلاء في ظل النظام الديمقراطي، والأدهى من ذلك أن الفضائح لم تعد تؤثر على مزاج الناخب في اختيار هذا المرشح أو ذاك أو هذا الحزب أو ذاك. فمادام أن جميعهم كذابون فسنختار الأقل كذبا، وطالما أن جميعهم مجرمين سنختار الأقل إجراما، وطالما أن السياسيين مضللون ومنافقون ومتلاعبون، فسنختار الذي نعرفه منهم والذي انكشف. أليس هذا هو المنطق والأسلوب الذي يفسر فوز بلير وحزبه وانتخاب الناس لهم؟ ألم يكن جون كيري نسخة رديئة عن بوش، ففضّل الأمريكيون اختيار الذي جرّبوه؟ ألم يتم منح حزب العمال صوت الناس لأنّه الأقل ضررا على حد قولهم. أين ذهبت إذا آلية محاسبة الناخب للسياسي؟! كيف سيتم محاسبة بلير وجميع الذين انتخبوه وحزبه يعلمون تماما الكذب الذي كان يروج له عن قصد وعن عمد، والذي أدى إلى تدمير العراق ومقتل مئات الآلاف من أطفاله بحجّة أن العراق قادر على تجهيز أسلحة دمار شامل خلال 45 دقيقة!! من سيحاسب بلير على فضيحة سرقة بحث كما هو لأحد الطلاب بما فيه من أخطاء، والقول إنه تقرير وضعه جهاز المخابرات البريطاني حول خطورة العراق!! من سيحاسب بلير على عدم اعتذاره على حربه بعد أن تمّ فضحه وهو على الرغم من كل ذلك يصر على صواب ما ذهب إليه وحزبه!! ألم يكن يعلم انّه سيفوز رغم كل ذلك بكل بساطة لان البريطانيين لا يملكون بديلا عنه وعن حزبه؟

البعض يعطي نفسه جرعة من المعنويات عندما يقول إنه تمّ بالفعل معاقبة بلير لأنّه لم يستطع الحصول على نفس عدد الأصوات التي كان حصل عليها مع حزبه سابقا وهو ما يدل على تدني شعبيته!! نعم يا له من عقاب شديد، إنه أشبه بقرار بوش بمعاقبة كاربنسكي عن جرائمها في ابو غريب بتخفيض رتبتها العسكرية من جنرال إلى عقيد!!

في النهاية ليس لنا إلا أن نتساءل، هل سيشكل فوز بلير وبوش للمرة الثانية دافعا لهم للقيام بمغامرات عسكرية خارجية أخرى بعد العراق؟! نأمل أن لا تتكرر مأساة العراق من جديد في بلد آخر، ونوصي الآخرين أن لا يولوا كثيرا من الثقة إلى قدرة النظام الديمقراطي على محاسبة مجرميه، فكما رأيتم عاد هؤلاء إلى السلطة وبمباركة الشعب.

للعودة للأعلى